أوراق الشرق الأوسط

المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

National Center For Middle East Studies

تحديات البناء الديمقراطي في مصر

التحديات الأمنية - التحديات السياسية

التحديات الاجتماعية - التحديات الاقتصادية

مستقبل جهود التسوية في ضوء المصالحة الفلسطينية

تركيا وإيران وقيادة الشرق الأوسط

العدد ٥٣ يوليو - ٢٠١١

المركز القومي
لدراسَات الشرق الأوسَط

رئيس المركز

أ.د محمد شفيق زكي

رئيس مجلس الأمناء

سفير. د. محمد إبراهيم شاكر

نائبا رئيس المركز

لواء. باسم عبد العزيز

د. محمد مجاهد الزيات

نائب رئيس مجلس الأمناء

لواء. أحمد ماهر دبايح

هيئة التحرير

د. طارق فهمي

أكرم حسام

مروه وحيد

شادي عبد الوهاب

حازم غيث

سكرتارية التحرير

محمد موسي

أوراق الشرق الأوسط دورية متخصصة محكمه

المحتويات

افتتاحية العدد ..... أ.د. محمد شفيق زكي ٩

برنامج الدراسات المصرية

• تحديات البناء الديمقراطي في مصر بعد الثورة

التحديات السياسية للبناء الديموقراطي في مصر بعد الثورة ..... د. نورهان الشيخ ١٩

التحديات الأمنية للبناء الديموقراطي في مصر بعد الثورة ..... د. محمد مجاهد الزيات ٢٥

التحديات الاقتصادية في مصر بالمرحلة الانتقالية ..... أ. ممدوح الولي ٣٥

اغتيال الثورة المصرية المعاصرة تحديات اجتماعية وسيناريوهات مستقبلية ..... د. أحمد مجدي حجازي ٥١

برنامج الدراسات الإسرائيلية

• مستقبل جهود التسوية في ضوء المصالحة الفلسطينية

الموقف الإسرائيلي من المصالحة الفلسطينية ..... أ. صبحي عسيله ٦٧

مستقبل اتفاق المصالحة بين فتح وحماس ..... د. طارق فهمي ٧٥

البيئة الإقليمية المصاحبة للمصالحة الفلسطينية ..... د. حسن أبوطالب ٨٣

العامل الدولى وتأثيره على عملية التسوية السلمية للقضية الفلسطينية

فى المرحلة القادمة ..... د. محمد عبد السلام ٩١

خلاصات ندوات ودراسات

حلقة نقاشية: مستقبل جهود التسوية في ضوء المصالحة الفلسطينية ٩٧

حلقة نقاشية: تحديات البناء الديمقراطي في مصر بعد الثورة ١٠٧

الشرق الأوسط في مراكز الأبحاث

تركيا وإيران وقيادة الشرق الأوسط ..... إعداد: أ.شادي عبد الوهاب ١١٧

علاقات تركيا بدول مجلس التعاون الخليجي .. هل من مستقبل؟ ..... إعداد: أ.حازم أحمد غيث ١٣٦

التحديات السياسية للبناء الديموقراطي في مصر بعد الثورة

د. نورهان الشيخ
أستاذ العلوم السياسية، ومدير وحدة دراسات الشباب
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

التحديات السياسية للبناء الديموقراطي في مصر بعد الثورة

د. نورهان الشيخ*

تعانى مصر من عدم استقرار سياسي تموج به البلاد في أعقاب ثورة ٢٥ يناير، وستستمر تداعياته لفترة ليست بالقصيرة، حتى تتضح معالم النظام القادم، وتوجهات القيادة السياسية التي ستتولى مقاليد الأمور في البلاد، فمازالت مصر في إطار مرحلة انتقالية، لم تتحدد فيها النخبة السياسية بعد على نحو واضح، ولا توجهاتها الأساسية على نحو دقيق، ولا يوجد توافق وطني واضح على أولويات المرحلة المقبلة، في ضوء إلحاح العديد من القضايا الداخلية وطبيعة الحالة الثورية التي تمر بها مصر، وهناك مجموعة من العوامل والتحديات التي أدت إلى هذه الضبابية الشديدة في الحياة السياسية المصرية، أبرزها على الصعيد السياسي ما يلي:

١- الفجوة بين التوقعات والإنجاز واستمرار أزمة عدم الثقة في الحكومة:

أدت ثورة ٢٥ يناير إلى ارتفاع سقف التوقعات لدى القوى السياسية المختلفة والمواطنين عامة في التغيير الجذري والانتقال السريع إلى الديموقراطية، في حين اتسمت الإجراءات التي تم اتخاذها بالبطء النسبي والتدرجية التي لم ترضى الروح الثورية التي تفجرت بعد الثورة، ولم تكن ملبية لتطلعات الكثيرين، وأدت إلى استمرار أزمة عدم الثقة في الحكومة والتي تبدو واضحة في استمرار الاحتجاجات الفئوية والانتقادات المتصاعدة للحكومة، واتهامها بالاهتمام بالملفات الخارجية على حساب المطالب الملحّة في الداخل، كما أن المواطن لم يشعر بعد بعائد التغيير وانعكاسه المباشر على حياته اليومية وهذا أمر حيوي ونقطة فاصلة لضمان استمرارية عملية التغيير وتجنب أي انتكاسه قد تحدث لها، وهنا تبرز أهمية النهوض بالقطاع الاقتصادي وتوظيفه لخدمة الاحتياجات الأساسية للمواطنين والارتقاء بمستويات معيشتهم ودخولهم، ونوعية حياتهم والخدمات المقدمة لهم.

٢- غياب الاتفاق حول مفهوم الديموقراطية وآلياتها:

فالكل يريد الديموقراطية دون وضوح عن أي ديموقراطية نتحدث، فالديموقراطية تعنى عند البعض

* أستاذ العلوم السياسية، ومدير وحدة دراسات الشباب كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

احتكار العملية السياسية وإقصاء القوى الأخرى (وبدا هذا واضحاً في بعض تصريحات الأخوان المسلمين)، وتعنى لدى الكثيرين الفوضى وغياب الضوابط والأطر المنظمة للعملية السياسية، بل ولحركة المجتمع، والواقع أنه لا تعارض بين فرض القانون والديموقراطية، وفى أكثر الدول عراقة في الديموقراطية هناك دولة قوية وأطر دستورية وقانونية يلتزم بها الجميع، وتقاليد ديموقراطية أكثر إلزاماً من القانون.

٣- حالة التشرذم السياسي، والانشقاقات والانقسامات المتتالية في صفوف القوى السياسية:

وينطبق هذا على أحزاب ما قبل الثورة وائتلافات ما بعد الثورة والتي تتجاوز ١٦٠ ائتلافاً وفى تقدير أخر تجاوزت ٢٠٠ ائتلاف، ومازالت الانشقاقات مستمرة داخلها، الأمر الذي أضعف كثيراً الأحزاب والكيانات السياسية إلا القليل منها، فكثير من أحزاب ما قبل الثورة كانت تعانى من غياب تداول السلطة مما أدى إلى صراعات لا تنتهي على رئاسة الأحزاب، وانشقاقات وتحزبات داخلية، يضاف إلى هذا تهميش دور الشباب مما أدى إلى انصرافهم عن الأحزاب واتجاههم إلى كيانات سياسية جديدة لم تستطع بعد استيعابهم نتيجة ضعف أطرها التنظيمية التي مازالت في مرحلة التكوين والتبلور، والخلافات بين قيادتها في بعض الأحيان.

ومن المتوقع أن أحزاب ما بعد الثورة التي تم الموافقة عليها (الحرية والعدالة، والنور) والتي في طريقها لذلك (المصري الاجتماعي الديمقراطي، المصريين الأحرار، العدل، ...) سوف تساعد على إسراع وتيرة البلورة والتنظيم في الأحزاب والحركات السياسية.

٤- أزمة القيادات السياسية المتفق عليها (تعدد الرؤوس):

هناك قيادات فاعلة ومتميزة جداً، إلا إنه لا يوجد اتفاق واضح عليها بين تابعيها، ولا تحظى بقبول وتأييد قواعدها وما يسرى على الأحزاب يسرى للأسف على الائتلافات الجديدة نتيجة الخلاف بين العناصر الفاعلة داخلها، والذي في حقيقته ليس خلافاً جوهرياً وإنما اختلاف في وجهات النظر.

٥- عدم وضوح الأطر القانونية وعدم التوافق عليها بين كل القوى السياسية:

فحزمة القوانين المنظمة للحياة السياسية لم تصدر كلها بعد، ومازال هناك جدل حول ما صدر منها (تعديل دستوري أم دستور جديد؛ قانون مباشرة الحقوق السياسية، قانون مجلس الشعب، إلغاء مجلس الشورى أم الإبقاء عليه، ...).

٦- ضعف التوافق حول إجراءات المرحلة الانتقالية:

فمازال الجدل قائماً حول إجراء الانتخابات البرلمانية، أم تأجيلها، ليس فقط على مستوى الشارع السياسي، بل وداخل المجموعة الحاكمة، ولعل تصريحات د. عصام شرف الأخيرة بشأن تفضيله تأجيل الانتخابات مؤشر واضح لذلك، الأمر الذي يؤدى إلى مزيد من الإرباك والضبابية نتيجة عدم وجود خطة بتوقيتات واضحة ومحددة على نحو نهائي، أو على الأقل عدم الإفصاح والإعلان عن ذلك صراحة.

ورغم أهمية هذا الجسد السياسي المتمثل في الدستور وحزمة القوانين المنظمة للممارسة السياسية، كإطار حاكم للعملية السياسية، إلا إنه لا يمكن أن يتحرك إلى الإمام ليمثل نقلة ديمقراطية إلا على قدمين.

القدم الأولى هي سيادة القانون، فلا يمكن تصور ديموقراطية دون سيادة القانون وشعور كل مواطن بالأمن وأن هناك حماية لحرياته وحقوقه وممتلكاته من تجاوزات واعتداءات الآخرين، ولا تعارض بين فرض القانون والديموقراطية، ولا ينال من حرية وحقوق الأفراد انصياعهم للقانون، ويتعين على كل مواطن إدراك أن حريته ليست مطلقة وإلا تحول المجتمع إلى غابة وساد منطق القوة والبلطجة، يرتبط بهذا العدالة في تطبيق القانون، والتي تقتضى أن يطبق القانون على الجميع وليس على الفقير دون الغنى، والضعيف دون القوى، أو على المواطن البسيط دون صاحب السلطة والمال، فالعدالة معصوبة العينين، لا تفرق بين مواطن وأخر إلا بالحق.

كما تبرز في هذا السياق أهمية المتابعة والرقابة والمحاسبة، فنزول المسئولين على اختلاف مستوياتهم، بدءً برؤساء الأحياء وصولاً للوزراء والمحافظين إلى الشارع، ومتابعتهم المباشرة، ومبدأ الثواب والعقاب هو السبيل الوحيد لإدراك مشكلات المواطن ومعالجتها والقضاء عليها، ولا يمكن تصور ديموقراطية يظل فيها المسئولون في بروج عالية بعيداً عن نبض الجماهير، فاستمرار النهج القديم والتقليدي للحكومة وأجهزتها التنفيذية وغياب المبادرة، واستمرار إحجام التنفيذيين عن النزول للشارع أدى إلى استمرار الفجوة بين الحكومة والمواطن وغياب الشعور لديه بحدوث تغيير ملموس، واستمرار الظواهر السلبية التي لا حصر لها في الشارع المصري.

وهنا تأتي أهمية القدم الثانية للديمقراطية السليمة والمتمثلة في احترام السلطة لآدمية المواطن

وكرامته، والسعي بجدية للارتقاء بنوعية حياته، فلا معنى للديموقراطية في مجتمع يسوده الفقر والبطالة ويكدح مواطنيه للحصول على الخبز، ولا مواطنة مكتملة دون عمل يشعر المواطن من خلاله بالانتماء وأن له دور يؤديه في هذا الوطن يكسبه احترامه لذاته واحترام الآخرين له، فالبطالة هي أهم وأخطر التحديات التي تواجه مصر انطلاقاً من أن العمل يعد متطلب ضروري للاندماج الاجتماعي والسياسي للشباب في المجتمع، كما أنه يمنحهم الثقة بالنفس والاستقلالية والاعتماد على الذات وغيرها من مقومات الشخصية السوية البناءة.

فإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين من صحة وتعليم وفرصة عمل كريمة ضمانة أساسية للديمقراطية، ولا يمكن اختزال الديموقراطية في التصويت في الانتخابات والبعض يُقبل على بيع صوته من الحاجة، فإذا أردنا ممارسة ديموقراطية سليمة فعلينا توفير العمل والحياة الكريمة لكل المواطنين.

إن الطريق إلى الديموقراطية في مصر يبدأ من تنمية اقتصادية واجتماعية ترتقي بالمواطن المصري معيشيا وفكرياً، ومع كل الاحترام للجدل الدائر حول حزمة القوانين المنظمة للحياة السياسية في المرحلة الانتقالية التي نمر بها، فإن المعنى الحقيقي للديموقراطية أوسع كثيراً من ذلك، ولم تكن المشكلة في مصر في القوانين، ولكنها كانت دوماً في أسلوب تطبيقها، وانحراف الممارسات عن النصوص.

فالديموقراطية لا يصنعها فرد أو حتى مجموعة، ولا تكفلها القوانين وحدها، وإنما يرسيها المجتمع كله بممارسة واعية وعمل دؤوب وجاد، وهذه الطاقة الخلاقة للمصريين يجب أن توجه للعمل والتنمية لأن هذا هو السبيل لديموقراطية مكتملة وممارسة سليمة.

ولاشك أن قدرة مصر على الحركة بفاعلية وإعادة ترتيب البيت المصري بنجاح وبناء ديموقراطية سليمة هو أمرٌ يرتبط ارتباطاً عضوياً بوجود قيادة وطنية تتمتع برؤية ثاقبة للمصالح الوطنية وأولوياتها وسبل تحقيقها في ضوء فهم سليم وواضح للبيئة والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية وسبل التعاطي معها.